التقرير الاقتصادي الأسبوعي
(٢٠١٤/١٢/٢٨-٢٠١٥/١/١٠)

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بشكل مرجعي وصحيح إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

للمراسلات والاستفسارات:		For Correspondence and Enquiries	
العنوان البريدي	مصرف سورية المركزي	The Central Bank of Syria	Postal Address
	مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة	Economic Research & General Statistics Directorate	
	ساحة التجريدة المغربية	El-Tajrida El-Maghrabye Square	
صندوق البريد	٢٢٥٤، دمشق	2254, Damascus	P.O.Box
البريد الالكتروني	research@bcs.gov.sy	research@bcs.gov.sy	E-mail
هاتف	+٩٦٣ ١١ ٢٢٤ ٢٠ ٧٧	+963 11 224 20 77	Telephone
فاكس	+٩٦٣ ١١ ٢٢٤ ٢٠ ٧٧	+963 11 224 20 77	Facsimile

الاقتصاد السوري

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسية:

افتتح الدولار الأمريكي تداولاته الأسبوعية تجاه الليرة السورية عند مستوى ١٨٠,٤٣ ليرة وأنهاها عند مستوى ١٨١,٤٣ ليرة مسجلاً ارتفاعاً قدره ١٠٠ قرش (بمعدل ٠,٥٥%) (الشكل رقم ١)، بينما افتتح اليورو تداولاته الأسبوعية تجاه الليرة السورية عند مستوى ٢١٩,٨٩ ليرة وأنهاها عند مستوى ٢٢٠,٦٩ ليرة مسجلاً ارتفاعاً قدره ٨٠ قرش (بمعدل ٠,٣٦%) (الشكل رقم ٢).

الشكل رقم ١. تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية

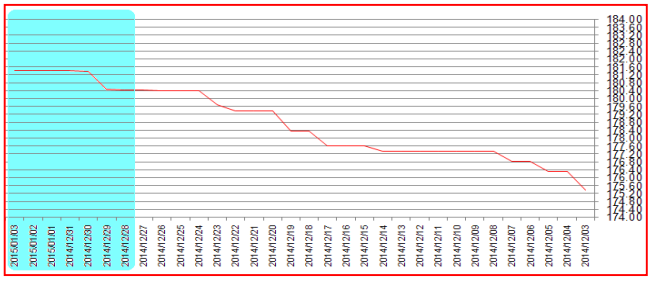

الشكل رقم ٢. تطور سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية

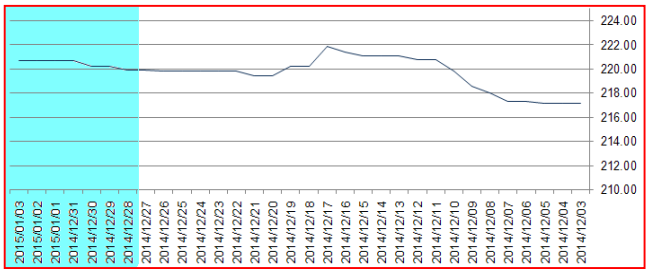

وكان مصرف سورية المركزي قد عمد منذ بداية شهر أيلول ٢٠١١ إلى تحريك سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بما يتناسب مع تحركات أسعار صرف العملات العالمية المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، والتي تم ربط الليرة السورية بها منذ مطلع ٢٠٠٧ وبشكل يعكس حركة العرض والطلب المحلي على العملات الأجنبية.

هذا وقد بدأ مصرف سورية المركزي منذ آذار عام ٢٠١٢ تدخله المباشر في سوق القطع الأجنبي بائعاً وشارياً للقطع بهدف ضبط سعر الصرف وتأمين استقرار مستويات الأسعار في السوق إلى جانب وضع الضوابط اللازمة لتأمين بيع القطع الأجنبي عن طريق المصارف ومؤسسات الصرافة المرخصة وفق سعر الصرف الوارد في نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي والحد من تلاعب السوق السوداء والمضاربة على الليرة السورية.

كما قام مصرف سورية المركزي بإعادة تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ١١٣١ تاريخ ٢٠١٢/١/١٩ القاضي بمنح المصارف المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي ومؤسسات الصرافة المرخصة حرية وضع نشرات أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنها وفقاً لتقييمها ورؤيتها الذاتية لسعر الصرف ووفقاً لقوى وآليات السوق، مع تعهد مصرف سورية المركزي ببيعها القطع الأجنبي المطلوب وفق سعر الصرف الصادر عنها، وفي الوقت ذاته سيتابع مصرف سورية المركزي الانحرافات التي قد تنتج عن تطبيق الآلية الجديدة في التسعير من قبل كل مؤسسة مالية، وذلك من خلال مقارنة التقارب والتباعد في تسعير الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

وفي إطار جهود مصرف سورية المركزي الرامية إلى توسيع قاعدة تدخله الإيجابي في سوق القطع، أعلن مصرف سورية المركزي عن قرار لجنة إدارته رقم ١٠٠٣/ل أ تاريخ ٢٠١٣/٠٨/١٥ بخصوص نيته إشراك المصارف العاملة في السوق في آليته بالتدخل الإيجابي في سوق القطع من خلال قيامها ببيع القطع الأجنبي للمواطنين للأغراض غير التجارية بالتوازي مع استمرارها في دورها الرئيسِ في تمويل المستوردات، بهدف تقليص الفجوة السعرية القائمة بين السعر السائد لدى المصارف ومؤسسات الصرافة المرخصة وبين السعر في السوق الموازية.

كما أتاح مصرف سورية المركزي لكافة مكاتب وشركات الصرافة بالتقدم وبشكل يومي بطلبات شراء للقطع الأجنبي من مصرف سورية المركزي وذلك لتغطية حاجة السوق من القطع للأغراض التجارية وغير التجارية، الأمر الذي من شأنه أن يضمن توافر معروض كاف من القطع الاجنبي في السوق بشكل دائم ويحد من إمكانية نشوء فجوات بين

العرض والطلب، وهو ما سوف يعزز من العوامل الداعمة لاستقرار سعر صرف الليرة السورية.

هذا ويظهر تحليل مراكز القطع الأجنبي للمصارف المرخصة انخفاضاً في نسبة المراكز المدينة بالدولار الأمريكي إلى إجمالي المراكز المدينة بالعملات الأجنبية إلى مستوى 86.23% مقارنة بـ 87.21% في الأسبوع الأسبق، كما وانخفضت نسبة المراكز الدائنة بالدولار الأمريكي إلى إجمالي المراكز الدائنة من جميع العملات الأجنبية إلى مستوى ٥,٨٣% مقارنة بـ 6.77% في الأسبوع الأسبق، وتجدر الإشارة هنا إلى تركز بقية مراكز القطع الأجنبي الدائنة لدى المصارف المحلية المرخصة بشكل رئيس في العملات العربية.

أما نسبة المراكز المدينة باليورو إلى إجمالي المراكز المدينة بالعملات الأجنبية فقد سجلت ارتفاعاً إلى مستوى ٠,٧٩% مقارنةً بـ ٠,٦٥% في الأسبوع الأسبق، في حين انخفضت نسبة المراكز الدائنة باليورو إلى إجمالي المراكز الدائنة من جميع العملات الأجنبية إلى ٧,٠٨% مقارنةً بـ ٧,٣٣% للأسبوع الأسبق.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 1,266.14 نقطة في الأسبوع الماضي مقارنة بمستوى 1,271.25 تداولات الأسبوع الأسبق.

يعود هذا الانخفاض في المؤشر العام لسوق دمشق إلى انخفاض أسهم شركتين وهما: بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ١,٢٧%، بنك قطر الوطني بنسبة ٠,٠٧%.

أيضاً ارتفعت أسهم شركة واحدة وهي: بنك الشام بنسبة ٠,١٢%، في حين لم يطرأ أي تغيير على أسعار أسهم الشركات الباقية التي تم التداول عليها.

هذا وقد سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى ٣ مليون ليرة مقارنة بمستوى ٢٥ مليون ليرة في تداولات الأسبوع الأسبق، كما وسجل حجم التداول انخفاضاً إلى مستوى ٢٢ ألف سهم مقارنة بمستوى ٢٣٤ ألف سهم في تداولات الأسبوع الأسبق، واقتصرت هذه التداولات على ٩ صفقات.

سيطر قطاع المصارف على التداولات الأسبوعية من حيث قيمة التداولات بمستوى ١٠٠% من إجمالي قيمتها، في حين لم يجر أي تداول على القطاعات الأخرى .

تصدر بنك قطر الوطني قائمة التداولات الأسبوعية حيث استحوذ على نسبة ٤٨% من القيمة الإجمالية لهذه التداولات وبحجم تداول ١٢,٥٩٥ سهم ، ثم بنك سورية والمهجر بنسبة ٣٨%، ثم بنك الشام وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ٧%، في حين لم يتجاوز نسبة التداول على أسهم الشركات الباقية مستوى ١%.

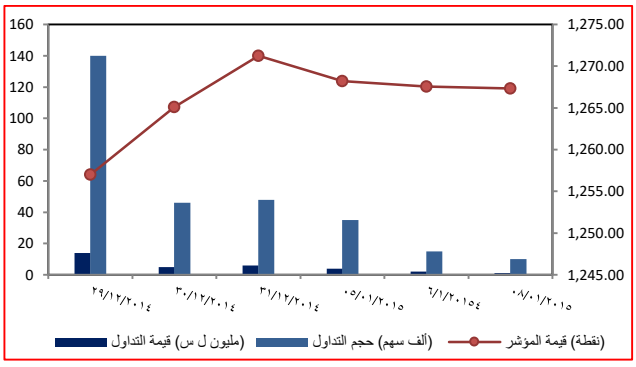

المصدر: سوق دمشق للأوراق المالية

إنجاز الموازنة العامة و التعرفة الجمركية الجديدة:

أنجزت وزارة المالية الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥، بمبلغ إجمالي قدره ١,٥٥٤ مليار ليرة سورية، توزعت إلى اعتمادات للعمليات الجارية بمبلغ ١,١٤٤ مليار ليرة، و١٠ مليارات ليرة لاعتمادات العمليات الاستثمارية بينما بلغت قيمة الدعم الاجتماعي المقدر في الموازنة ٩٨٣,٥ مليار ليرة سورية، كما وضعت أسساً جديدة لمكلفين ضريبة أرباح الدخل المقطوع على أن تطبق مع بداية ٢٠١٥ للحد من دور العنصر البشري ومزاجية الموظف من خلال نموذج التكليف الضريبي المعتمد و تحصيل حق الخزينة والحد من التهرب الضريبي.

المركزي يحدّث قوائمه السوداء ويحذر المخالفين:

كشف مصرف سورية المركزي عن قائمة جديدة تتضمن ٤٦٢ مخالفاً وجّه إليهم إنذارات لإعادة ما اشتروه من قطع خلال فترة محددة وإلا ستتم ملاحقتهم بجرمي تهريب القطع وغسل الأموال إضافة إلى تغريمهم مالياً، حيث تم الكشف عن آخر القوائم السوداء في بداية كانون الأول ٢٠١٤، في سعيه المستمر لمتابعة المخالفين الذين حصلوا على القطع لغايات شخصية متعددة، ولم يستفيدوا منه للغايات ذاتها، في وقت لم تكن فيه القيود المفروضة حالياً على شراء القطع الأجنبي موجودة، وهو ما دفع العديد من المواطنين إلى شراء مبالغ من القطع للتصرف بها والاستفادة منها بغير مكانها.

المحاكم المصرفية.. نقلة نوعية لجهة ضمان حقوق المصارف والمقترضين:

أشار مدير عام المصرف التجاري السوري إلى أن عدد الدعاوى المصرفية في المصرف بلغ ٣٩٠ دعوى معتبراً أن إحداث المحاكم المصرفية يمثل نقلة نوعية في القضاء السوري نظراً لخصوصيتها وخصوصية القوانين والتعليمات والأعراف والمعايير الدولية الناظمة للعمليات المصرفية ودورها في سرعة البت بالدعاوى القضائية واختصار درجاتها و لاسيما أن قرارات محاكم الاستئناف المصرفية مبرمة وغير قابلة للطعن أمام محكمة النقض الأمر الذي ينهي النزاع في فترة قصيرة. هذا ويتوقع من جهته مدير عام المصرف الصناعي أن يكون عام ٢٠١٥ عام تحصيل الديون المصرفية بعدما وصلت ديون المصرف المستحقة إلى نحو ٢٠ مليار ليرة سورية وصدور القانون رقم ٨ لعام ٢٠١٤ المتضمن إعادة جدولة القروض مشيراً إلى أن المبالغ التي تمت جدولتها منخفضة مقارنة مع حجم الديون المستحقة للمصرف.

المركزي يسمح بتمويل المستوردات عبر مؤسسات الصرافة مقابل تأمينات بالليرة:

أصدر مصرف سورية المركزي قراراً حدد فيه تعليمات جديدة لتمويل المستوردات عبر مؤسسات الصرافة، وتعليمات التمويل مسبق الدفع وبموجب الفاتورة الأولية، إذ ألزم المصرف المركزي مؤسسات الصرافة بعدم بيع القطع بقيمة تفوق قيمة المستوردات وفق المبين في الوثائق والمستندات المعززة لعملية الاستيراد عند بيعها القطع الأجنبي لأغراض تمويل المستوردات، وعدم بيعه لتمويل عملية استيراد ممولة من قبل أحد المصارف أو مؤسسات الصرافة المرخصة أو تم تمويلها سابقاً من حساب المستورد في الخارج، أما فيما يتعلق بالتمويل مسبق الدفع للمستوردات وبالفاتورة الأولية، فقد أتاح المركزي لمؤسسة الصرافة إمكانية التمويل عبر هذه الطرق في حال اشترط المورد الخارجي تسديد قيمة البضاعة المستوردة بشكل مسبق قبل عملية الشحن، شريطة أن يتقدم طالب التمويل بنفس الوثائق المذكورة ولكن يضاف إليها وثيقة تثبت اشتراط المورد الخارجي التسديد المسبق لقيمة البضاعة المستوردة، والفاتورة الأولية «proforma» الصادرة عن المورد الخارجي.

إقرار مشروع قانون التموين الجديد:

أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية الأخيرة مشروع قانون التموين والتجارة الداخلية، ما يميز مشروع القانون الجديد أنه أعطى صلاحيات واسعة للوزير في ظل الظروف الاستثنائية ويلغي القوانين الأربعة التي كان معمولا بها (التموين والتسعير – قمع الغش والتدليس– حماية المستهلك –سلامة الغذاء)، فبموجب المادة الأولى أصبح اسم الوزارة وزارة التموين والتجارة الداخلية بدلاً من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وقد تم تخصيص الباب الثاني لأحكام البيع والتخزين وصلاحيات الوزير في الحالات الاستثنائية في حين خصص الباب الثالث للجودة وكيفية ضبطها وضمانها والكفالة، ويتناول الباب الرابع عقوبات مخالفات التموين وضبط الجودة لكل حالة، في حين ركز الباب الخامس والأخير على آلية عمل المراقبين التموينيين ومنحهم صفة الضابطة العدلية مع طبيعة اختصاص مادي مناسب ونسبة من قيمة المصادرات وهذا

ما يمنعهم من الوقوع في إغراءات السوق ويمنع حالات الفساد.

الجمارك تنشئ مكتب تدخل سريع لحل الصعوبات الاقتصادية:

أعلنت المديرية العامة للجمارك عن إنشاء مكتب تدخل سريع لحل الصعوبات التي تواجه أصحاب الفعاليات الاقتصادية ومكاتب الشحن خلال شحن ونقل البضائع بين المحافظات بما يكفل عدم تعرضهم لأي ابتزاز أو إساءة أو تأخير في التحقق من نظامية البضائع، وذلك من خلال إلزام دوريات الضابطة الجمركية الاتصال بهذا المكتب عند إجراء أي تحقيق وتحت طائلة المساءلة الشديدة في حال تلقى أي شكوى حول عدم التقيد.

استمرار المباحثات الاقتصادية والتجارية بين سورية وإيران:

انطلقت مباحثات رسمية بين الجانبين السوري والإيراني لبحث آفاق جديدة للعمل المشترك وآليات تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وخاصة من ناحية توفير المواد الغذائية والتموينية والمشتقات النفطية وإقامة مشاريع مشتركة، في خطوة لتعزيز واقع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين بما يخص القطاعات الزراعية والصناعية والصحية والنفط والطاقة الكهربائية والمصانع في سورية ومجالات إقامة صوامع ومطاحن للحبوب ومشروعات للإسكان والخدمات ومحطات للطاقة الكهربائية.

العقاري- زيادة عدد الصرافات الآلية خلال ٢٠١٥:

أكد المصرف العقاري عزمه على زيادة عدد الصرافات الآلية التي يمتلكها خلال عام ٢٠١٥، إن كان من خلال الصرافات التي تعاقد عليها مع شركة توسن الإيرانية، أو من خلال الصرافات المزمع سحبها من المناطق الساخنة بعد أن يصار إلى إعادة تأهيلها، إن سمح وضعها الفني بذلك وأوضح أن آلية التغذية النقدية للصرافات ستشهد زيادة في عدد مرات التغذية من جهة، وزيادة للمبالغ من جهة أخرى وفقاً للمنطقة التي يوجد فيها وكثافتها السكانية وعدد الزبائن الذين يخدمهم الصراف، هذا ويذكر أن المصرف العقاري يشغل في دمشق وحدها ما يقارب ١٥٠ صرافاً آلياً.

آلية جديدة لضبط مصدر تمويل المشتقات النفطية المستوردة:

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية آلية واضحة من شأنها ضبط مصدر تمويل المشتقات النفطية المستوردة بموجب القرار الناظم لعمليات الاستيراد الذي أصدرته وزارة الاقتصاد العام الماضي، بحيث تلزم مستوردي المشتقات تقديم طلب استيراد للمشتقات النفطية إلى مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية المعنية التي تقوم بدورها بإحالة هذا الطلب إلى مصرف سورية المركزي الذي يقوم بدراسته ومنح موافقته للمستورد على مصدر التمويل ووفق الطرق المتاحة للمستوردين والتي يراها المركزي مناسبة، في حين يقتصر دور مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية المعنية والتي تستقبل طلبات الاستيراد في هذه الآلية على ختم إجازة الاستيراد بما يفيد جهة مصدر التمويل سواء أكانت من حسابات المستورد في الداخل أو من حساباته في الخارج أو من قبل مصرف سورية المركزي، وذلك في ضوء موافقة المصرف المركزي على مصدر التمويل الذي يختاره المستورد من بين المصادر الثلاثة المذكورة.

الاقتصادات العربية:

لبنان يعلن استراتيجية لإدارة الدَيْن العام:

أشار وزير المال اللبناني أن استراتيجية إدارة الدين العام لعامي ٢٠١٤-2016 على المدى المتوسط، تكفل إدارة الدين العام بالشكل الأفضل لتخفيف الآثار السلبية على الاقتصاد اللبناني والمالية العامة، كما أوضح أن استراتيجية إدارة الدين العام التي اعتمدتها الوزارة تأتي استكمالاً لإنشاء الهيئة العليا لإدارة الدين العام ومباشرة عملها، وتهدف إلى تطوير الأسواق المحلية الأولية والثانوية لمواجهة أي صعوبات قد تطرأ على قدرة التمويل

المحلية، وهي مبنية على الارتكاز أكثر من الاستدانة بالعملات الأجنبية خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٦، وإطالة الاستحقاقات مع الأخذ في الاعتبار قدرة استيعاب كافية في الأسواق الداخلية والخارجية.

الأردن تخفض أسعار المشتقات النفطية:

أعلنت الحكومة الأردنية تخفيض أسعار المشتقات النفطية داخل البلاد، حيث بين وزير الصناعة والتجارة والتموين أنه تم تخفيض سعر البنزين اوكتان (٩٠) من ١٣,٨٠ دينار أردني إلى ١١,٨٠ دينار أردني للجالون ، وبنزين اوكتان (٩٥) من ١٦,٧٠ دينار أردني إلى ١٤,٧٠ دينار أردني، والديزل والكاز من ١٠,٩٠ دينار إلى ٩,٢٠ دينار، كما تم تخفيض سعر أسطوانة الغاز من ١٠ دنانير إلى ٨,٧٥ دينار.

ارتفع عجز الموازنة في مصر إلى ١٠٧,٩ مليار جنيه مصري:

أشارت وزارة المالية المصرية إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة خلال الفترة من تموز وحتى تشرين الثاني ٢٠١٤ إلى ١٠٧,٩ مليار جنيه مصري بنسبة ٤,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز ٦٥,٩ مليار جنيه مصري بنسبة ٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣، كما ارتفعت نفقات عام ٢٠١٤ إلى ٢٣١,٨ مليار جنيه مصري مقابل ١٩٠,٧ مليار جنيه مصري خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣، وانخفضت الإيرادات خلال فترة المقارنة إلى ١٢٦ مليار جنيه مصري مقابل ١٢٦,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣.

التضخم في مصر يقفز مع صعود كلفة الغذاء :

أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر إلى أن تكاليف الغذاء والإسكان دفعت التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في البلاد إلى الارتفاع في كانون الأول ٢٠١٤، وهو ما يضعف التوقعات بخفض مبكر لأسعار الفائدة، وارتفع التضخم السنوي في أسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى ١٠,١% في كانون الأول ٢٠١٤ من ٩,١% في تشرين الثاني ٢٠١٤ بعدما بلغ ١١,٨% في تشرين الأول ٢٠١٤ .

سلطنة عمان تعلن موازنة ٢٠١٥:

أعلنت سلطنة عمان موازنة العام المالي ٢٠١٥ بإجمالي نفقات تقدر بحوالي ١٤,١ مليار ريال عماني (نحو ٣٦,٥١ مليار دولار أمريكي) بنسبة نمو تبلغ٤,٥% عن تقديرات الإنفاق المعتمد للسنة الماضية وبعجز قيمته ٢,٥ مليار ريال عماني. كما ذكرت وزارة المالية العمانية أن إجمالي الإيرادات العامة للسلطنة خلال عام ٢٠١٥ قدر بنحو ١١,٦ مليار ريال عماني بنسبة انخفاض تبلغ ١% مقارنة بالإيرادات المعتمدة للسنة الماضية.

دبي تقر الموازنة الأولى لعام ٢٠١٥ من دون عجز:

أشارت وكالة الأنباء الإماراتية إلى أن دبي قد أقرت موازنتها لعام ٢٠١٥ وهي الأولى من دون عجز منذ الانكماش العالمي في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتتوقع هذه الموازنة نفقات وعائدات بقيمة ٤١ مليار درهم (٩,٣ مليار يورو)، كما تضمنت الموازنة زيادة في توقعات النفقات بنسبة ٩% والعائدات بنسبة ١١%، هذا وأوضح مدير عام دائرة المالية أن دبي ستخصص حوالي ٥٦٠ مليون يورو (٦٧٠ مليون دولار أمريكي)، أي ما يعادل ٦% من النفقات في الموازنة لإعادة تمويل الدين المقدر بـ ٦٧ مليار يورو (٨٠ مليار دولار أمريكي).

المغرب يتوقع ارتفاع معدل النمو خلال العام الحالي:

توقع محللون أن ينمو الاقتصاد المغربي بنسبة مرتفعة تصل إلى ٥% خلال عام ٢٠١٥، معوّضاً التباطؤ المسجل العام الماضي، والذي لم يتجاوز ٣% وتُعزى أسباب ذلك إلى عوامل مناخية وارتفاع أسعار المواد الأولية في النصف الأول من العام، هذا وتوقع صندوق النقد الدولي أن تستفيد المغرب من تراجع أسعار النفط في السوق الدولية ومن موسم زراعي جديد، وعودة الانتعاش

إلى بعض الأسواق في منطقة اليورو التي يصدر إليها ٦٠% من تجارته.

تراجع الاستثمار الأجنبي في تونس بنسبة ٨,٦%:

تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة من كانون الثاني وحتى شباط من عام ٢٠١٤، بنسبة ٨,٦% مقارنة مع الفترة ذاتها من عام ٢٠١٣، ذكرت وكالة النهوض بالاستثمارات الخارجية في تونس أن حجم الاستثمارات في الأحد عشر شهراً الأولى، من عام ٢٠١٤ بلغت نحو ١,٦٤٣ مليون دينار تونسي. وعزت الوكالة الانخفاض إلى تراجع الاستثمارات في قطاع الزراعة بنسبة ٤٥,٥% بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات في قطاع الطاقة بنسبة ١١,٢%.

توقعات بنمو قطاع الزراعة في تونس عام ٢٠١٥:

ذكرت وزارة الزراعة التونسية أن القطاع الزراعي سيشهد نمواً كبيراً يقدر بنحو ٨% نتيجة لتطور القطاعات الزراعية، وأوضحت توقعات الوزارة نمو إنتاج الزيتون بنسبة ٣٠٠% إضافة إلى تطور إنتاج القطاعات الزراعية الأخرى بنسبة تتراوح بين ٣ و٥%.

الاقتصاد الأمريكي:

البطالة في أميركا عند أدنى مستوى في ٦ سنوات ونصف:

صرحت وزارة العمل الأميركية أن عدد الوظائف في القطاعات غير الزراعية قد زاد ٢٥٢ ألف وظيفة في شهر كانون الأول ٢٠١٤ بعد زيادة معدلة في تشرين الثاني ٢٠١٤ بلغت ٣٥٣ ألفاً، حيث شهد كانون الأول ٢٠١٤ الزيادة الشهرية الحادية عشرة على التوالي في عدد الوظائف فوق ٢٠٠ ألف وظيفة وهي أطول وتيرة من نوعها منذ عام ١٩٩٤، كما توقع خبراء اقتصاديون ارتفاع عدد الوظائف 240ألف وظيفة في كانون الأول ٢٠١٤ وانخفاض معدل البطالة بنسبة ٠,١% إلى ٥,٧%. وتأتي الزيادة القوية في عدد الوظائف بعد بيانات قوية بشأن النمو في الربع الثالث وأخرى بشأن الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة في تشرين الثاني ٢٠١٤ فيما يعزز التوقعات بأن الاقتصاد سيتجاوز الاضطرابات في أوروبا واليابان والصين وبعض الأسواق الناشئة.

الاقتصاد البريطاني:

أداء قوي للشركات البريطانية نهاية عام ٢٠١٤:

أظهر مسح نشرت نتائجه أداءً قوياً للشركات البريطانية نهاية عام 2014، وسط ارتفاع الطلب في الداخل والخارج وإقدام عدد قياسي من الشركات على توظيف عمالة جديدة، كما أبدت شركات الصناعة والخدمات تفاؤلاً بعام ٢٠١٥ في المسح الاقتصادي ربع السنوي الذي تجريه غرفة التجارة البريطانية، والتي بينت من خلاله أن صافي عدد شركات القطاعين الصناعي والخدمي التي توسعت في التوظيف زاد في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ إلى أعلى مستوياته منذ بدء رصد البيانات في عام ١٩٨٩، وأضافت أنه في غياب أي بوادر تضخم أو ضغوط صعودية في الأجور، فلا يوجد مبرر للإسراع في رفع أسعار الفائدة.

منطقة اليورو:

تراجع الأوضاع الاقتصادية للاتحاد الأوروبي:

تراجعت الأوضاع الاقتصادية بشكل حاد وسريع في دول الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠١٤، على الرغم من الإجراءات التي قام البنك المركزي الأوروبي باتخاذها وتلميحه باحتمال البدء في برنامج للتيسير الكمي مشابه لسابقه الأمريكي، حيث غرقت منطقة اليورو في الركود الاقتصادي مع استمرار النمو والتضخم عن معدلات تقل عن١%، ووضع انخفاض أسعار النفط المزيد من الضغط على معدلات التضخم وفرص النمو، لتسير نحو الانكماش أكثر، هذا وسجل الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو نمواً بنسبة ٠,٨% خلال عام ٢٠١٤، وتوقع البنك المركزي الأوروبي أن يبلغ التضخم هذا العام ٠,٥% .

ليتوانيا تنضم إلى منطقة اليورو:

انضمت ليتوانيا إلى منطقة اليورو لتصبح بذلك الدولة الـ ١٩ التي تنضم إلى منطقة اليورو، وتأمل هذه الدولة الأوروبية الصغيرة إحدى دول بحر البلطيق الثلاث من خلال استبدال عملتها الوطنية (ليتاس) باليورو في تعزيز أمنها رغم المخاوف من ارتفاع الأسعار ومن المشكلات الأخرى التي تواجهها منطقة اليورو.

انخفاض معدل التضخم في ألمانيا:

تراجع معدل التضخم في ألمانيا إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من خمسة أعوام في كانون الأول ٢٠١٤ ما يتطلب اتخاذ إجراءات غير تقليدية لتفادي دوامة الانكماش في منطقة اليورو، كما أظهرت بيانات أولية أن معدل التضخم السنوي المعدل مقارنة بالبلدان الأوروبية الأخرى هبط بمعدل ٠,١% من 0.5% في تشرين الثاني ٢٠١٤. حيث عزز تباطؤ التضخم الذي ساعد عليه هبوط أسعار الطاقة التوقعات بأن البنك المركزي الأوروبي سيقرر في اجتماع لاحق شراء ديون حكومات منطقة اليورو بهدف دفع معدل التضخم نحو المستوى المستهدف الذي يقل قليلاً عن ٢%.

صادرات القمح الفرنسي ترتفع في تشرين الثاني ٢٠١٤

أظهرت بيانات للجمارك أن فرنسا صدرت ١,٥ مليون طن من القمح اللّين في تشرين الثاني ٢٠١٤، ليتجاوز إجمالي الصادرات حتى الآن في موسم ٢٠١٤-٢٠١٥ مستواها في الفترة المقابلة من الموسم الماضي، وذلك بدعم من الصادرات إلى مصر، لتكون مصر أكبر مستورد للقمح الفرنسي خلال تشرين الثاني ٢٠١٤ تليها الجزائر.

الاقتصاد الروسي:

انكماش الاقتصاد الروسي للمرة الأولى منذ ٢٠٠٩:

أشارت وزارة الاقتصاد الروسية أن الناتج المحلي الإجمالي لروسيا انكمش بنسبة ٠,٥% في تشرين الثاني ٢٠١٤، في حين استمر تراجع العملة الروبل مع تضافر العقوبات الغربية التي حدت من قدرة الشركات الروسية على الاقتراض من الخارج، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط التي عمقت من التدهور الاقتصادي ليسجل الاقتصاد أول انكماش له منذ الأزمة المالية العالمية.

ارتفاع معدل التضخم في روسيا إلى ١١,٤%:

ذكر مكتب الإحصاء الروسي أن معدل الزيادة في الأسعار خلال كانون الأول ٢٠١٤ قد بلغ ٢,٦% عن شهر تشرين الثاني ٢٠١٤، وهو أعلى معدل تضخم شهري منذ ١٠ سنوات، وأشارت البيانات إلى إن أسعار السلع غير الغذائية ارتفعت بمعدل ٨,١% في ٢٠١٤، فيما ارتفعت أسعار الخدمات بمعدل ١٠,٥% ويأتي هذا الارتفاع في معدل التضخم نتيجة للحظر الروسي المفروض على استيراد عدد كبير من المنتجات الغربية رداً على العقوبات الغربية على موسكو بسبب الأزمة الأوكرانية.

انخفاض صادرات روسيا من النفط خلال العام الماضي بنسبة ٥,٧%:

خفّضت روسيا صادراتها النفطية في عام ٢٠١٤ بنسبة ٥,٧% مقارنة مع عام ٢٠١٣ حيث وصلت إلى ٢٢١,٥٩٨ مليون طن، هذا وأوضحت إحصائيات مديرية المراقبة المركزية بمجمع الوقود والطاقة في روسيا، أن سبب تقليص التصدير هو زيادة تكرير النفط في البلاد، حيث ارتفع التكرير بنسبة ٥,٢% أي حتى ٢٨٨,٩٥٧ مليون طن. وبينت أن إنتاج النفط في روسيا ازداد في عام ٢٠١٤ بنسبة ٠,٦% مقارنة مع عام ٢٠١٣.

ارتفاع إنتاج النفط في روسيا لأعلى مستوى بعد الحقبة السوفيتية خلال ٢٠١٤:

أظهرت بيانات رسمية أن متوسط إنتاج روسيا من النفط في عام ٢٠١٤ ارتفع لأعلى مستوى في فترة ما بعد الحقبة السوفيتية بنسبة ٠,٧% ليصل إلى ١٠,٥٨ مليون برميل يومياً. وذكرت وزارة الطاقة الروسية أن إنتاج مكثفات النفط والغاز قد بلغ ١٠,٦٧ مليون برميل يومياً في كانون الأول٢٠١٤ وهو أيضاً مستوى قياسي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. هذا وتباطأ نمو إنتاج النفط في ٢٠١٤ بعد ارتفاعه ١,٤% في ٢٠١٣ متأثراً بهبوط أسعار الخام

والعقوبات التي فرضها الغرب على موسكو بسبب الأزمة الأوكرانية. كما تشير توقعات وزارة الطاقة الروسية إلى أن اقتصاد البلاد ينزلق نحو الركود عقب هبوط أسعار الخام وقد ينخفض إنتاج النفط إلى ٥٢٥ مليون طن في عام ٢٠١٥.

الاقتصاد الآسيوي:

ارتفاع قيمة صادرات السلع الإيرانية لايطاليا:

بيّن رئيس غرفة التجارة الإيرانية والإيطالية المشتركة أن حجم صادرات طهران لروما ارتفع بنسبة ضعفين مقارنة مع الواردات خلال الأشهر الـ٧ الأولى من العام الإيراني الحالي (بدأ٢١ مارس ٢٠١٤) حيث تبلغ قيمتها ١٦٥ مليون يورو، وأضاف إن إيران وإيطاليا عازمتان على إعادة تفعيل لجنة التعاون المشترك كونها مؤثرة على تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية.

اكتشاف احتياطيات جديدة في إيران:

شهد قطاع اكتشاف المناجم في إيران نمواً ملحوظاً بنسبة تتراوح بين ضعفين حتى ٤ أضعاف خلال الشهور الـ٩ الماضية ليصل إلى ٢٦٤% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، إلى جانب اكتشاف احتياطيات جديدة في المناجم في البلاد، هذا وتؤكد التقارير الصادرة عن قطاع التنقيب في المناجم على ارتفاع إجمالي احتياطيات إيران الخام الحديد بإضافة ٩٠ مليون طن لها إلى جانب زيادة احتياطيات الفحم بـ ١٢٠ مليون طن.

تدهور الاقتصاد التركي وتضاعف الديون:

كشف تقرير الأداء الاقتصادي والحياة الاجتماعية في تركيا في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٤ المعد من قبل حزب الشعب الجمهوري تدهور الاقتصاد التركي بشكل كبير وتضاعف ديون المواطنين الأتراك ٥٢ مرة خلال الاثني عشر عاماً الأخيرة في ظل معدل نمو لا يتجاوز ٣,٥% خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٣، وأظهر أنه بعد عام ٢٠٠٧ شهدت تركيا تداعيات سلبية في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، هذا وأكد التقرير أن قيمة الأصول التي حجزت عليها البنوك بسبب تخلف المواطنين عن السداد في عام ٢٠٠٢ وصلت إلى نحو ٢٧٨ مليون ليرة تركية، بينما شهد هذا الرقم ارتفاعاً كبيراً مع نهاية عام ٢٠١٤ ليصل إلى ١,٥ مليار ليرة تركية، وكانت هيئة الإحصاء التركية قد كشفت في تقرير سابق أن عدد المواطنين المهددين بالفقر ومن يعانون من فقر مادي ولا يجدون فرص العمل الكافية وصل إلى ٥٩,٢% من إجمالي السكان.

إيران وفنزويلا تدعوان إلى التعاون داخل «أوبك» لدعم أسعار النفط:

دعا الرئيس الإيراني ونظيره الفنزويلي إلى التعاون داخل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من أجل دعم أسعار النفط، ما يساهم في استقرار الأسعار عند مستوى مقبول في عام ٢٠١٥. حيث تعاني إيران وفنزويلا من تدني أسعار النفط الذي تراجع إلى ما دون ٥٠ دولار أمريكي للبرميل. كما تنتقدان سياسة السعودية التي ترفض خفض إنتاج المنظمة لوقف تدهور الأسعار.

المركزي التركي، هبوط أسعار النفط سيحد من التضخم:

أشار البنك المركزي التركي إلى أن هبوط أسعار النفط سيواصل الحد من تضخم أسعار الطاقة في البلاد خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٥، وإن مؤشرات التضخم الأساسي ما زالت تتحسن، وذكر البنك في تقريره الشهري أن قطاع الطاقة سجل أكبر انخفاض لمعدل التضخم في كانون الأول ٢٠١٤ ، فيما هبط تضخم أسعار المستهلكين بنسبة ٠,٤٤% على أساس شهري.

المركزي التركي يبقي على معدلات الفائدة دون تغيير:

أبقى البنك المركزي التركي على معدلات الفائدة عند مستوى ٨,٥٢%، كما أكد على أن السياسة النقدية فيه ستواصل سياسة الصرامة النقدية إلى أن تتحسن الأهداف بشكل ملحوظ لجهة التضخم. وأعرب البنك عن أمله في أن ينعكس تراجع سعر النفط على الأسعار مشيراً إلى أن نسبة

التضخم السنوية بلغت في تشرين الثاني ٢٠١٤ ٨,٠٨%. وكان البنك المركزي التركي أقر في نهاية كانون الثاني ٢٠١٤ رفع كبير لمعدلات الفائدة لوقف تدهور العملة المحلية والعجز العام الناجم عن السياسة النقدية الصارمة للاحتياطي الفيدرالي الأميركي والتوتر السياسي الشديد في البلاد.

البنك الآسيوي للاستثمار يبدأ نشاطه خلال عام ٢٠١٥:

توقعت وزارة المالية الصينية أن يبدأ البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية /AIIB/ نشاطه قبل نهاية عام ٢٠١٥ (وهو مؤسسة تنموية إقليمية غير حكومية في آسيا برأس مال مرخص يبلغ ١٠٠ مليار دولار أمريكي ورأس مال مكتتب مبدئياً يتوقع أن يكون نحو 50 مليار دولار أمريكي) وطبقاً لمذكرة التفاهم الموقعة في شهر تشرين الأول ٢٠١٤ فإن بكين سوف تكون المدينة المضيفة للمقر الرئيسي للبنك، كما يتوقع أن تكمل الدول المؤسسة للبنك المفاوضات حول الاشتراك في ميثاق البنك ولوائحه قبل شهر حزيران ٢٠١٥. حيث بلغ عدد الأعضاء المؤسسين المحتملين للبنك ٢٣ عضواً (وهم قطر، وبنجلاديش، وبروناي، وكمبوديا، والصين، والهند، واندونيسيا، وكازاخستان، والكويت، ولاوس، وماليزيا، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، وعمان، وباكستان، والفلبين، وسنغافورة، وسريلانكا، وتايلاند، وأوزبكستان، وفيتنام، والمالديف).

ارتفاع معدل التضخم في اندونيسيا لأعلى مستوى :

ذكر مكتب الإحصاء الاندونيسي أن أسعار المستهلكين زادت على أساس شهري بنسبة ٢,٤٦% في كانون الأول ٢٠١٤ مقارنة بالشهر السابق، وعزا المكتب تسارع معدل التضخم البالغ ٨,٣٦% في كانون الأول ٢٠١٤ إلى ارتفاع أسعار الوقود وتراجع حجم الصادرات وانكماش نشاط قطاع الصناعات التحويلية للشهر الثالث على التوالي في كانون الأول٢٠١٤. وهو يعتبر أعلى مستوى منذ ٦ سنوات، كما أوضح مكتب الإحصاء أن اندونيسيا سجلت عجزاً تجارياً بلغ ٤٢٥,٧ مليون دولار أمريكي في تشرين الثاني ٢٠١٤ نتيجة لتراجع حجم الصادرات بنسبة 14.57% مقارنة مع مستواها قبل عام لتصل إلى ١٣,٦٢ مليار دولار أمريكي، بينما انخفضت الواردات ٧,٣١% إلى ١٤,٠٤ مليار دولار أمريكي.

ارتفاع فائض كوريا في الميزان التجاري للعام ٢٠١٤:

ذكرت وزارة التجارة والصناعة أن حجم الصادرات قد زاد بنسبة ٢,٤% مقارنة بعام ٢٠١٣ ليصل إلى ٥٧٣,١ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٤، كما زادت الواردات بنسبة ٢% لتصل إلى ٥٢٥,٧ مليار دولار أمريكي ووصل الفائض في الميزان التجاري إلى ٤٧,٤ مليار دولار أمريكي، بينما حقق إجمالي حجم التجارة رقماً قياسياً وصل إلى ١,٩٨ تريليون دولار أمريكي.

تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني:

شهد النمو الاقتصادي السنوي للصين تباطؤاً ليصل إلى ٧,٣% في الثلث الأخير من عام ٢٠١٤، الذي يعد الأضعف له منذ الأزمة العالمية، حيث بلغ الفائض التجاري في الصين حوالي ٥,٥٤ مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني ٢٠١٤ بحسب أرقام الإدارة العامة للجمارك في الصين، وشكلت الاستثمارات نحو ٤٢% من النمو الاقتصادي الصيني في التسعة أشهر الأولى من العام، لكنها نمت بأبطأ وتيرة من نوعها خلال حوالي ١٣ عاماً، ما دفع بعض المحللين إلى التكهن بأن الصين ربما تنزلق إلى أسوأ تباطؤ اقتصادي في نحو ربع قرن مع تراجع النمو السنوي إلى أدنى مستوياته في ٢٤ عاماً عند ٧,٤%.

انخفاض التضخم السنوي في الصين إلى أدنى مستوى:

بيّن المكتب الوطني للإحصاءات انخفاض معدل التضخم السنوي في الصين حول أدنى مستوى له في ٥ سنوات عند ١,٥% في كانون الأول ٢٠١٤، ما يشير إلى استمرار الضعف في ثاني أكبر اقتصاد في العالم لكنه يعطي صانعي السياسة مجالاً أوسع لتيسير السياسات لدعم

الاقتصاد، وكانت السوق قد توقعت هبوطاً قدره ٣,١% في أسعار المنتجين بعد انخفاض بلغ ٢,٧% في تشرين الثاني ٢٠١٤.

الصين تعد باستثمار في أميركا اللاتينية:

صرح الرئيس الصيني بأن بلاده ستستثمر ٢٥٠ مليار دولار أمريكي على مدى عشرة أعوام في أميركا اللاتينية والكاريبي، كما أعرب عن أمله بأن تبلغ قيمة التجارة بين الصين والكتلة التي تضم ٣٣ دولة في هذه المجموعة 500 مليار دولار أمريكي في السنوات العشر المقبلة، ما يعزز اندماج الصين مع أميركا اللاتينية في السنوات الخمس المقبلة.

استمرار الركود في الاقتصاد الياباني:

ما زال الاقتصاد الياباني يعاني تبعات الزلزال الذي ضرب البلاد في آذار ٢٠١١، إذ دخل الاقتصاد الياباني ثالث أكبر اقتصاد في العالم مرحلة الركود رسمياً بتسجيله انكماشاً اقتصادياً للربع الثالث على التوالي عام ٢٠١٤، حيث بلغت نسبة الانكماش -٠,٥%، بينما كان من المتوقع أن يصل حجم الانكماش خلال هذا الربع إلى -٠,٤% فقط، وارتفع حجم الانكماش السنوي إلى ١,٩% خلال العام الجاري حتى الآن.

اليابان ترفع قاعدتها النقدية خلال كانون الأول ٢٠١٤:

بيّن البنك المركزي الياباني أن طوكيو رفعت قاعدتها النقدية في كانون الأول ٢٠١٤ بنسبة ٣٦,٧% لتصل إلى ٢٧٥ تريليون ين (حوالي ٢,٣ مليار دولار أمريكي)، وبذلك تسجل القاعدة النقدية لليابان أعلى مستوى لها للشهر الخامس على التوالي، بفضل قرار البنك المركزي ضخّ مزيد من السيولة في إطار خطة التحفيز الاقتصادي التي جرى التصديق عليها في تشرين الأول ٢٠١٤، إذ يسعى البنك المركزي الياباني عبر خطة شراء الديون العامة والأسهم عالية الأخطار إلى زيادة قاعدته النقدية بمعدل سنوي يصل إلى ٨٠ تريليون ين (٦٧٠ مليون دولار أمريكي).

الهيئات والمنظمات الدولية:

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- الإمارات أكبر مانح للمساعدات الإنمائية في العالم:

حصلت الإمارات على مرتبة أكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية في العالم، من لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث أكدت في تقريرها النهائي أن مساعدات الإمارات تخطت النسبة المستهدفة من الأمم المتحدة والمقدرة بـ ٠,٧% لعام ٢٠١٣، إذ بلغت ١,٣٤%، وقيمتها ١٩,٨٤ مليار درهم إماراتي (٥,٤ مليار دولار أمريكي).

فيتش تخفض التصنيف الائتماني لروسيا:

خفضت وكالة فيتش تصنيفها الائتماني لروسيا إلى BBB- مع توقعات سلبية وتصنيف التزاماتها طويلة الأجل بالعملة الوطنية عند مستوى BBB، وأشارت إلى أن الآفاق الاقتصادية لروسيا تدهورت كثيراً منذ منتصف عام ٢٠١٤ عقب الانخفاض الحاد في أسعار النفط والروبل، إذ توقعت انكماش الاقتصاد الروسي بنسبة ٤% خلال عام ٢٠١٥.

صندوق النقد الدولي- هبوط حصة اليورو في احتياطات الصندوق لأقل مستوى خلال عقد:

أشارت رويترز إلى أن حصة اليورو من احتياطات صندوق النقد الدولي قد بلغت إجمالاً ١,٤ تريليون دولار أمريكي ما نسبته ٢٢,٦% من إجمالي مخصصات الاحتياطي، منخفضة من ١,٥ تريليون دولار أمريكي ما نسبته ٢٤,١% في الربع الثاني من عام ٢٠١٤.، كما ارتفعت حصة الدولار الأمريكي من الاحتياطات إلى ٦٢,٣% لتبلغ إجمالاً ٣,٩ تريليون دولار أمريكي مرتفعة من ٦٠,٧% في الربع السابق بينما استقرت حصة الين الياباني من الاحتياطات من دون تغير تقريباً عند ٤%. وانخفضت احتياطات النقد الأجنبي العالمية عموماً إلى

١١,٨ تريليون دولار أمريكي وهو أول هبوط فصلي منذ الأزمة المالية في أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩.

أسواق المال العربية والعالمية

البورصة العربية:

اتسمت التداولات الأسبوعية للأسواق العربية بارتفاع عام لجميع المؤشرات بعد تعافي أسعار النفط قليلاً من الهبوط الذي شهدته في وقت سابق، حيث قفز المؤشر الرئيسي للسوق السعودية بنسبة ١,٩% إلى ٨٢٨٥ نقطة، كما ارتفع مؤشر كل من سوق دبي بنسبة ٢,١% إلى ٣٦٧٤ نقطة، وبورصة قطر بنسبة ٣,٤% إلى ١٢٣٠٦ نقاط، وسوق أبوظبي بنسبة ١,٢% إلى ٤٤٧٩ نقطة، وزاد مؤشر سوق الكويت بنسبة ١,١% إلى ٦٤٩١ نقطة، ومؤشر سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة ٠,٨%، والمؤشر الرئيسي للبورصة المصرية بنسبة ١,٧% إلى ٨٩٤٦ نقطة.

الأسهم الأمريكية:

تراجعت الأسهم الأميركية في تعاملات الأسبوع وذلك بعد تقييم المستثمرين لتقرير شهري بشأن الوظائف في البلاد والذي قدم إشارات متباينة بشأن الاقتصاد، في حين تراجعت أسهم شركات الطاقة مع استئناف أسعار النفط موجة الهبوط، إذ انخفض مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة ٠,٧٤% إلى ١٧٧٧٥,٦٤ نقطة، وهبط مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ بنسبة ٠,٦٦% إلى ٢٠٤٨,٥٢ نقطة، كما بلغت خسائر مؤشر ناسداك المجمع نسبة ٠,٥% إلى ٤٧١٢,٣٩ نقطة.

الأسهم الأوروبية:

سجلت الأسهم الأوروبية خسارة في تداولات الأسبوع، متأثرة بهبوط حاد لأسهم البنوك، حيث تراجع مؤشر يوروفرست ٣٠٠ لأسهم كبرى الشركات الأوروبية بنسبة ١,٧% إلى ١٣٤٥,٦٠ نقطة، كما هبط المؤشر البريطاني فايننشال تايمز ١٠٠ بنسبة ١,٠٥%، وخسر مؤشر كاك ٤٠ الفرنسي ١,٩% كما تراجع مؤشر داكس الألماني ١,٩٢%.

الأسهم اليابانية:

ارتفعت الأسهم اليابانية في التعاملات الأسبوعية مع عودة المستثمرين إلى المخاطرة على الرغم من هبوط الأسهم الأميركية في بورصة «وول ستريت» مدفوعة بمخاوف في شأن الاقتصاد العالمي وضعف أسعار النفط، حيث صعد مؤشر نيكي لأسهم الشركات اليابانية الكبرى بنسبة ٠,٥٤% إلى ١٦٩٧٤,٦١ نقطة، وارتفع مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة ٠,٤٨% إلى ١٣٦٧,٦١ نقطة.

البورصة الروسية:

أنهت البورصة الروسية تعاملاتها الأسبوعية على انخفاض على خلفية تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أغلق مؤشر "MICEX" للتعاملات المصرفية للأسهم المقومة بالروبل تداولاته على انخفاض بنسبة ٢,٥٤% وصولاً إلى ١٣٩٦,٦١ نقطة، كما تراجع مؤشر "RTS" للأسهم المقومة بالدولار الأمريكي بنسبة ٠,٥٥% لينهي وصولاً إلى 790.71 نقطة.

أسعار العملات

اليورو؛ قرب أدنى مستوى له خلال عامين.

سجل اليورو تراجعاً مقابل الدولار الأمريكي في معظم تداولات الأسبوع مسجلاً مستويات قريبة من أدنى مستوى له خلال عامين وذلك نتيجة زيادة الطلب على الدولار الأمريكي بعد اجتماع الفيدرالي الأمريكي الأخير.

افتتح اليورو تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مقابل الدولار الأمريكي مسجلاً مستوى ١,٢٢٦١ دولار أمريكي، مستفيداً من صدور بيانات ألمانية إيجابية حيث تراجعت أسعار الواردات خلال شهر تشرين الثاني بنسبة ٠,٨% مقارنة بالتوقعات الأولية التي كانت تشير إلى تراجع بنسبة ٠,٥%، أما في تداولات منتصف ونهاية الأسبوع فقد عاود اليورو مساره الهبوطي مقابل الدولار الأمريكي مسجلاً مستوى ١,٢٢١ دولار أمريكي وسط تداولات ضعيفة قبيل

عطلة عيد الميلاد واستمرار الطلب على الدولار الأمريكي نتيجة اجتماع الفيدرالي الأمريكي الأخير والذي أنعش أمال المستثمرين بقرب قيام الفيدرالي الأمريكي برفع معدلات الفائدة في بداية العام ٢٠١٥ كما هو متوقع.

الشكل رقم٤. تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوع

www .Yahoo- finance.com

الجنيه الإسترليني؛ قرب أدنى مستوى له منذ ١٧ شهراً،

سجل الجنيه الإسترليني تراجعاً في معظم تداولات الأسبوع متأثراً بزيادة الطلب على الدولار الأمريكي وصدور بيانات بريطانية متعلقة بقطاعي البناء والخدمات بأقل من المتوقع، غير أنه ارتفع قليلاً في تداولات نهاية الأسبوع نتيجة صدور بيانات بريطانية إيجابية.

افتتح الجنيه الإسترليني تداولاته الأسبوعية على انخفاض مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى ١,٥١٦٧ دولار أمريكي متأثراً بزيادة الطلب على الدولار الأمريكي بشكل كبير في ظل جو التفاؤل بقرب قيام الفيدرالي الأمريكي برفع معدلات الفائدة، بالإضافة إلى صدور بيانات بريطانية أظهرت نمو قطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات في المملكة المتحدة خلال شهر كانون الثاني بأقل من المتوقع، وفي تداولات منتصف الأسبوع واصل الجنيه الإسترليني مساره الهبوطي الدولار الأمريكي مسجلاً مستوى ١,٥١١٥ دولار أمريكي متأثراً بإبقاء البنك المركزي البريطاني الإبقاء على معدلات الفائدة دون تغيير خلال اجتماعه الأخير بالإضافة إلى تجدد المخاوف من جراء تجدد الأزمة السياسية اليونانية واحتمال أن تؤثر على منطقة اليورو، أما في تداولات نهاية الأسبوع فقد عكس الجنيه اتجاهه سالكاً مساراً صعودياً مقابل الدولار الأمريكي مسجلاً مستوى ١,١٥١٥ دولار أمريكي مستفيداً من صدور بيانات متعلقة بقطاع التصنيع والإقراض في المملكة المتحدة بأفضل من المتوقع حيث ارتفع مؤشر مدراء مشتريات قطاع التصنيع البريطاني خلال شهر تشرين الثاني بنسبة ٠,٧% مقارنة بالتوقعات الأولية التي كانت تشير إلى زيادة بنسبة ٠,٣%.

الشكل رقم٥. تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوع

www .Yahoo- finance.com

الين الياباني، تراجع وسط صعود قوي للدولار الأمريكي

سلك الين الياباني مساراً تراجعياً مقابل الدولار الأمريكي خلال معظم تعاملات الأسبوع، متأثراً بشكل رئيسي بالارتفاع الجوهري الذي يسجله الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية مع توقعات بقرب رفع أسعار الفائدة، إضافة إلى تأثر الين الياباني بإعلان البنك المركزي الياباني عن برنامج تحفيزي جديد لدعم النمو الاقتصاد في اليابان.

افتتح الين الياباني تعاملات الأسبوعية على تراجع مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى ١١٩,٨١ ين للدولار الأمريكي، وذلك وسط تعاملات طفيفة نظراً لاقتراب موسم أعياد الميلاد، التي تشهد إغلاق للأسواق المالية العالمية، وحافظ الين الياباني على مستوياته المنخفضة مقابل الدولار الأمريكي خلال معظم تعاملات منتصف ونهاية الأسبوع، متأثراً بارتفاع الدولار الأمريكي بشكل جوهري خلال معظم تعاملات الأسبوع، مع استمرار التوقعات المتفائلة بإمكانية قيام المصرف الفيدرالي الأمريكي بالبدء برفع سعر الفائدة وتشديد السياسة النقدية في وقت قريب من بداية ٢٠١٥، إضافة إلى تراجع الين الياباني بشكل مواز إثر إعلان البنك المركزي الياباني عن نيته البدء بتنفيذ برنامج تحفيزي جديد بقيمة ٢٩ مليار دولار أمريكي لدعم التعافي الاقتصاد الياباني، هذا وقد أنهى الين الياباني تعاملاته الأسبوعية عند ١٢٠,٦١ ين للدولار الأمريكي.

الشكل رقم٦. تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوع

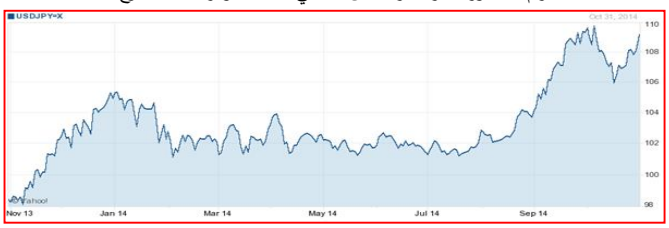

www .Yahoo- finance.com

الذهب يتعافى من أدنى مستوياته في ٣ أسابيع

استهلت أسعار الذهب تداولات الأسبوع الماضي على تراجع إلى مستوى ١١٧٥ دولار أمريكي للأونصة وذلك مع هبوط مبيعات المنازل القائمة في الولايات المتحدة لأدنى مستوياتها في ستة أشهر في تشرين الثاني بعد شهرين متتاليين من الزيادات القوية فيما يؤكد الطبيعة المتقلبة لانتعاش سوق الإسكان، وفي تداولات منتصف الأسبوع الماضي واصلت أسعار الذهب تراجعها إلى أدنى مستوياتها في ٣ أسابيع مع صدور بيانات قوية عن نمو الاقتصاد الأمريكي عززت الأسهم وهو ما أضعف الإقبال على المعدن النفيس كملاذ آمن.

هذا وقد أنهت أسعار الذهب تداولات الأسبوع الماضي ارتفعت أسعار الذهب إلى مستوى ١١٩٥ دولار أمريكي للأونصة بعد أن أفادت أنباء بأن البنك المركزي الصيني يدرس تخفيف متطلبات السيولة في بنوك البلاد كما لاقى الذهب أيضاً دعماً من استقرار الدولار الذي ظل قرب أعلى مستوى له في تسعة أعوام الذي سجله في وقت سابق من هذا الأسبوع.

الشكل رقم٧. تطور سعر الذهب خلال أسبوع

www .Yahoo- finance.com

النفط دون مستوى ٦٠ دولار للبرميل.

استهلت أسعار النفط تداولات الأسبوع الماضي على تراجع إلى مستوى ٦٠ دولار أمريكي لبرميل برنت بعد أن قال وزير البترول السعودي إن منظمة أوبك لن تخفض الإنتاج بأي ثمن الأمر الذي عزز التوقعات باستمرار فائض المعروض من النفط في السوق الدولية، وفي تداولات منتصف الأسبوع الماضي واصلت أسعار النفط تراجعها مع زيادة المخزونات الأمريكية من النفط الخام.

هذا وقد أنهت أسعار النفط تداولات الأسبوع الماضي مستوى ٥٦ دولار أمريكي للبرميل إذ أذكت تخمة إمدادات المعروض في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم المخاوف بشأن هبوط الإنتاج في ليبيا.

الشكل رقم٨. تطور سعر النفط خلال أسبوع

www .Yahoo- finance.com